

تركيا تدعو ألمانيا إلى تعزيز مشاركتها العسكرية في سوريا، و"الصليب الأحمر": 16 ألف سوري عالقون على الحدود الأردنية
الكاتب : أسرة التحرير
التاريخ : ١٧ يناير ٢٠١٦ م
المشاهدات : 2995



عناصر المادة

تركيا تدعو ألمانيا إلى تعزيز مشاركتها العسكرية في سوريا:
عنصر مليشيا عراقية بحلب يناشد للإفراج عنه:
"الصليب الأحمر": 16 ألف سوري عالقون على الحدود الأردنية:
إعلان دمشق يعتمد مقررات الرياض في عمليات التفاوض:
"دار الشرق" تتبرع بـ 300 ألف ريال لـ "مضايا":

تركيا تدعو ألمانيا إلى تعزيز مشاركتها العسكرية في سوريا:

كتبت صحيفة المستقبل اللبناني في العدد 56011 الصادر بتاريخ 17-1-2016م، تحت عنوان(تركيا تدعو ألمانيا إلى تعزيز مشاركتها العسكرية في سوريا):

دعا نائب رئيس الوزراء التركي محمد شيمشك ألمانيا أمس إلى تعزيز مشاركتها العسكرية في سوريا إذا أرادت "إنهاء تدفق اللاجئين"، وذلك في مقابلة مع صحيفة "داي فيلت"، وقال شيمشك إن على ألمانيا "حتما" بذل مزيد من الجهد العسكري، متحدثا بعد مقتل عشرة سياح ألمان في اعتداء انتحاري في اسطنبول الثلاثاء، ومن المفترض أن يزور رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو وعدد من أعضاء حكومته برلين في 22 كانون الثاني الجاري.

وستهيمن الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية وأزمة اللاجئين، الذين يتوجهون بمعظمهم إلى تركيا للدخول إلى ألمانيا، على

المحادثات، وفي هذا السياق، اعتبر شيمشك أن "أصل الإرهاب في سوريا، هو الفوضى القائمة هناك، والناجمة عن رفض النظام السوري السماح بإصلاحات ديمقراطية بوجود معارضة"، وأضاف أنه "إذا أرادت ألمانيا وغيرها وقف تدفق اللاجئين، عليها وقف قصف القوات السورية والقصف الروسي ضد المعارضة السورية".

عنصر مليشيا عراقية بحلب يناشد للإفراج عنه:

كتبت صحيفة السبيل الأردنية في العدد 3238 الصادر بتاريخ 17_1_2016م، تحت عنوان(عنصر مليشيا عراقية بحلب يناشد للإفراج عنه):

ناشد أحد عناصر مليشيا عصائب أهل الحق العراقية قائد العصائب قيس الخزعلي ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي التدخل للإفراج عنه بعد وقوعه في قبضة جيش الفتح خلال معارك ريف حلب الجنوبي في سوريا، وفي الشريط المصور عرف العنصر نفسه بأنه المقاتل "علي ثابت سلمان الطائي الجادري يحمل الجنسية العراقية وينتمي إلى عصائب أهل الحق"، وأشار إلى أن مناشدته تأتي لأنه لم يهتم أحد لأمره على حد تعبيره.

وتعليقا على هذا الشريط، لم ينف المتحدث باسم الحشد الشعبي في العراق كريم النوري وجود فصائل عراقية تقاتل إلى جانب الجيش السوري وقتلى من هذه الفصائل، لكنه نفى وجود أي عنصر من الحشد الشعبي هناك، بيد أن المتحدث باسم الحشد الشعبي شكك، في مقابلة هاتفية مع الجزيرة، بحدثة الشريط الذي قال إن الذي ظهر به يناشد نوري المالكي بصفته رئيسا للوزراء، وأوضح أن المعتقل إنما كان مخطئا أو يملى عليه أو كان في زمن المالكي، ورفض التعويل على شريط مصور، مشيرا أنه ربما يكون مفبركا ولا يمكن اعتبار ذلك دليلا على حد تعبيره. غير أنه عاد وأكد أن لهجة المتحدث في الشريط عراقية، مشيرا إلى أنه يجب معاملته معاملة الأسير، وبخصوص التدخل للإفراج عنه، أشار إلى أنه بوجود عدة فصائل في زمن الحرب من مثل جبهة النصرة وجيش الفتح وغيرها يتعذر التواصل أو الاتصال مع تلك الجهات، واصفا الآلية للتواصل بهذه القضية بأنها غامضة وفيها الكثير من الضبابية، وينتسب أغلب المقاتلين العراقيين في سوريا إلى منظمين شيعيتين رئيسيتين هما "عصائب أهل الحق" المدعومة من إيران و"حزب الله" العراقي، حيث يشرف هذان التنظيمان -وفقا لسياسيين شيعة ورجال دين ومسلحين- على تنظيم وإرسال المقاتلين لسوريا.

وكان يوجد معظم المقاتلين العراقيين بمنطقة السيدة زينب في ريف دمشق للدفاع -كما يقولون- عن "مقامهم المقدس"، ويقول الجيش النظامي إنه استطاع تحقيق تقدم بهذه المناطق ودفع الثوار إلى مناطق بعيدة عن المقام، ورغم صعوبة تقدير أعداد المقاتلين العراقيين بسوريا، يتراوح تقدير عددهم بين بضع مئات أو آلاف، لكن هذا الرقم لا يضم العراقيين الموجودين بالفعل قبل انطلاق الثورة السورية، أما قادة الميليشيات فامتنعوا عن إعطاء رقم محدد لهؤلاء المسلحين.

"الصليب الأحمر": 16 ألف سوري عالقون على الحدود الأردنية:

كتبت صحيفة السياسة الكويتية في العدد 16969 الصادر بتاريخ 17_1_2016م، تحت عنوان("الصليب الأحمر": 16 ألف سوري عالقون على الحدود الأردنية):

عبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أمس، عن قلقها البالغ إزاء أوضاع 16 ألف سوري عالقين على الحدود الأردنية، وقالت المتحدثة باسم "الصليب الأحمر" في الأردن هلا شملاوي في تصريحات صحافية إن "اللجنة الدولية تعبر عن قلقها البالغ إزاء أوضاع 16 ألف سوري عالقين على الساتر الترايبي في ظروف قاسية ومن بينهم مرضى، وجرحى ونساء حوامل وأطفال ومسنون وآخرون ممن يحتاجون إلى مساعدة عاجلة".

وأوضحت أن "غالبية الموجودين على الساتر هم من الأطفال والنساء وكبار السن، الذين لجؤوا إلى الأردن بحثاً عن الأمن

والحماية، حيث يعيشون في ملاجئ مؤقتة على الحدود في ظروف قاسية"، وأشارت إلى أن اللجنة الدولية بدأت تقديم المساعدات الإنسانية منذ مارس 2015، للعالقين على الساتر الترابي في منطقتي الركبان والحدلات، حيث تتضمن المساعدات مواداً غذائية ومياه ومستلزمات النظافة الشخصية، والرعاية الصحية الأساسية". وأضافت "إن اللجنة تساعد العالقين على إعادة التواصل مع أقاربهم داخل الأردن وفي أماكن أخرى ومع حلول فصل الشتاء، زدتهم بالملابس الشتوية والحطب لإشعال النار والبطانيات والشوادر لمساعدتهم على تحمل الشتاء القاسي".

إعلان دمشق يعتمد مقررات الرياض في عمليات التفاوض:

كتبت صحيفة العربي الجديد في العدد 501 الصادر بتاريخ 17 _ 1 _ 2016م، تحت عنوان (إعلان دمشق يعتمد مقررات الرياض في عمليات التفاوض):

اعتبر إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، أن قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر بتاريخ الثامن عشر من شهر ديسمبر/كانون الأول للعام الفائت، فتح المجال للريبة والحيطه من خلال اللغة والصياغات التي اعتمدها عن قصد سياسي، إما للالتفاف على العقبات الحرجة ريثما تبدأ العملية السياسية، وإما لأن القيمين عليه أرادوا تلغيم العملية السياسية برمتها كسباً للوقت ريثما تنضج التسويات الدولية والإقليمية في سورية والشرق الأوسط عموماً.

وأوضح الإعلان في بيان حصل العربي الجديد على نسخة منه، أن الثغرات والفتوح التي احتواها القرار الأممي كثيرة، ومنها تعمد أن يضيف لمرجعية "جنيف 1" مرجعيات تتضمن كل القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن، وعلى بياني "فيينا" و"الرياض" وأقم بينها بيانات "القاهرة" و"موسكو"، ما يدل على محاولة إيجاد مرجعيات أخرى وتجاوز أن تكون "جنيف 1" مرجعية وحيدة، وبالتالي فإن هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، يمكن أن تؤول إلى حكومة مشتركة موسعة، تنقل إليها بعض صلاحيات الرئاسة، وهذا ما تريده موسكو وطهران، مضيفاً أن القرار تعمد أيضاً تجاهل مصير الأسد في أي مرحلة من هذه العملية، في وقت أصبحت فيه هذه النقطة هي عقدة العقد في الحل السياسي.

وذكر بيان الإعلان، أن قرار مجلس الأمن تطرق لآليات إجرائية، تناول عملية التفاوض والمرحلة الانتقالية ووقف إطلاق النار ومراقبته وإجراءات بناء الثقة، ومنها إيصال المساعدات الإنسانية لمحتاجيها وفك حصار المدن والإفراج عن المعتقلين، لكنها بقيت آليات نظرية تفتقر إلى الإلزام أو النص على إجراءات عقابية بحق المخالفين، مشيراً إلى أن القرار لم يعتمد التصنيف للمنظمات الإرهابية الذي قدمته الأردن، لأن قائمتها تضمنت الميليشيات الشيعية والحرس الثوري الإيراني المتواجدين على الأراضي السورية، بسبب اعتراض كل من روسيا وإيران، فرفع الموضوع من التداول، وشكلت لجنة جديدة من روسيا وإيران وفرنسا والأردن لإعداد قائمة جديدة، وأوضح الإعلان أنه "في كافة الأحوال أي قائمة تحاول وصم المقاومين للأسد بالإرهاب وتجاهل الميليشيات الشيعية التي تحركها إيران، فإنه سيدفع إلى مزيد من التطرف على الساحة السورية وفي المنطقة، معتبراً أن إرهاب داعش الذي يريدون تعميمه إلا وجهاً آخر لإرهاب النظام".

واعتبر البيان، أن القرار حدد توجه المجتمع الدولي لإيجاد حل سياسي للقضية السورية عبر التفاوض بين وفدي المعارضة والنظام برعاية أممية، وحدد جداول زمنية، لكنه أدخل القضية السورية مع القرار الأممي 2254 منعطفاً جديداً، ومن حق الإعلان أن يشك بأنه لن يفضي إلى حل عادل مادام بني على تفاهات فيينا، وبالتالي سيقود إلى الفشل، وسيطيل أمد الصراع، وعليه فإن على المعارضة السورية السياسية والعسكرية أن تعي ما يترتب عليها من مسؤوليات في هذه المرحلة، وضرورة توحيدها وتوحد خطابها ورؤيتها، وأن تتمسك بمقررات مؤتمر "الرياض" التي عبرت عن أهداف الثورة وأولها ألا يكون أي دور للأسد وزمرته في المرحلة الانتقالية، وتدعمها بإنجازات في الميدان، وأن تنق بأنها الرقم الصعب الذي لا يمكن للعالم تجاهله.

كتبت صحيفة الشرق القطرية في العدد 10077 الصادر بتاريخ 17 - 1 - 2016م، تحت عنوان("دار الشرق" تتبرع بـ 300 ألف ريال لـ"مضايا"):

بناءً على توجيهات سعادة الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني، رئيس مجلس إدارة "دار الشرق"، سيتم التبرع بمبلغ 300 ألف ريال لصالح المحاصرين في مضايا السورية، وسيتم تقديم المبلغ للجمعيات والمؤسسات الخيرية لإيصاله للمحتاجين في سوريا، وكانت "دار الشرق" قد تبرعت في عدة مرات لإغاثة إخواننا السوريين خلال محنتهم القاسية، حيث تبرعت دار الشرق بمبلغ 200 ألف ريال للحملة الدولية لإغاثة سوريا، وتبرعت أيضا بمبلغ 500 ألف ريال لحملة (كلنا الشام) بجانب مائة ألف ريال لـ(شامنا ينادي).وقد بلغت حصيلة التبرعات مليوناً وخمسمائة ألف ريال خلال السنوات الماضية.